

العولمة والسبرانية العالمية وأثرها على سيادة الدول

م.و. رومن عبر (الحسين) (الظاهر) ^(*)

المقدمة:

بلغ البحث العلمي والمعرفي شوطا كبيرا في دراسة ظاهرة العولمة ومدى تأثيرها على سيادة الدولة الوطنية وعلى الثقافات الأمتية واخذ الجدل حولها حذا جعل من موضوعها يتجاوز البحث في غيرها بمستويات علمية كبيرة لما تنطوي عليه موضوعة العولمة من اثار كبيرة على الواقع الدولي سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية أو الثقافية او الاتصالية وثمة أجماع بين الباحثين حول موضوع العولمة الى انه لا يمكن التوصل الى تعريف مصطلح العولمة بشكل جزمي نظرا لشمولية المفهوم وتعدد أبعاده من جهة والى عدم الاتفاق على مداولاته من جهة أخرى لذا اتخذ الموضوع طابعا جدليا فيرى بعض الباحثين ان العولمة ظاهرة إيجابية وينبغي التعامل معها والانخراط فيها بينما يرى آخرون أنها سلبية ومن الواجب مجابته وهناك رأي ثالث للجمع بين الرأيين السابقين بالاستفادة من الفرص التي تقدمها العولمة في الاتصالات وتقنية المعلومات ومواجهة السلبيات مثل الهيمنة الاقتصادية او الثقافية او السياسية، لذا ان العولمة ليست امراً إيجابيا بالمطلق وليس سلبيا بالمطلق بل هي تطور تاريخي موضوعي تكنولوجي معلوماتي ينبغي استغلال هذا الوضع الجديد لصالح الإنسان والبشرية من خلال الاحترام المتبادل للثقافات والهويات المختلفة لإقامة عالم يعتمد على التوازن بين الخصوصيات مما يعكس احترام التراث البشري المملوء بالتنوع للثقافات والهويات وعدم الذهاب لفرض نموذج ثقافي وحضاري على جميع الأمم وإلغاء الهويات الأخرى يؤدي الى مسخ الحضارات الأخرى.

^(*) الجامعة المستنصرية/ العلوم السياسية.

إشكالية البحث

إن أغلب الدول لا تملك اقتصادات كافية بل هي تحتاج الى غيرها من الدول وحيث ان الغرب يسيطر على معظم الحركة الاقتصادية والتكنولوجيا فانه سوف يسير أدواته من اجل السيطرة على تلك الدول واستعمارها بشكل جديد من خلال تقديم التكنولوجيا او تقديم المساعدة ولذا يطلب الالتزام بضوابط معينة هو يراها كما يفعل صندوق النقد الدولي حين يقدم قرضا لدولة معينة لابد من ان يفرض شروط معينة على تلك الدول مقابل القرض وهكذا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية في حال أرادت تقديم مساعدات الى دولة تفرض عليها شروط وبالتالي شيئا فشيئا السيطرة على اقتصاد الدولة وأخبارها وضياح سيادتها أمام مجموعة من الشروط منها:

١- هل العولمة إيجابية ام سلبية قياسا للدول الوطنية؟

٢- كيف تستطيع الدول الوطنية حماية حدودها وحفظ سيادتها؟

٣- ما هو دور السبرانية وثورة الاتصالات وجمع المعلومات في تهميش سيادة الدول؟

فرضية البحث

اتفق في الأمم المتحدة على جميع الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة الدول الأخرى الا في حدود معينة من خلال الأمم المتحدة، وان واحدة من مشكلات العصر الراهن عدم سيطرة الحكومات على الاقتصاد والأمن والسياسة والثقافة بسبب العولمة، ولذا لابد للدول التي تريد الاستمرار في الحكم الوطني ان تسير وفق ضوابط محدد تتيح لها التحرك السريع نحو التغير المنطقي والمعقول لكثير من قوانينها السياسية والاقتصادية والثقافية والا فأنها سوف تنهار أمام العولمة الشاملة.

خطة البحث

تناولت المبحث الأول مفهوم العولمة في ثلاثة مطالب فجاء المطلب الأول كإطار نظري لبيان حقيقتها وتعريفها و تحدث المطلب الثاني أهداف العولمة وأغماطها وأبعادها

السياسية والثقافية والاقتصادية وما هو ارتباط العولمة بالأمركف أما المبحث الثاني فتتطرق لأثر العولمة على السيادة الوطنية وتداعياتها على العلاقات الدولية فتناول المطلب الأول التعريف بمفهوم سيادة الدولة وجاء المطلب الثاني بتداعيات العولمة على سيادة الدولة وتحدث المطلب الثالث حول اثر العولمة على الأنظمة السياسية- امل المبحث الثالث فكان حول السبرانية وتشكيل الحضارة العالمية فتناول المطلب الأول مفهوم السبرانية وثورة المعلومات وتحدث المطلب الثاني عن الحضارات والتقارب الإلكتروني وتناول المطلب الثالث الحروب السبرانية والتراع السبراني الإلكتروني في الفضاء الإلكتروني وختمها بالمطلب الرابع استراتيجية الدولة لحماية امنها في عصر الفضاء السبراني

المبحث الأول: مفهوم العولمة وحقيقتها

يتناول هذا المبحث مفهوم العولمة وأهم التعاريف التي اطلقت عليها وأهم الأهداف والأبعاد التي من خلال هذه الأبعاد تأخذ العولمة دورها في النمو أفقياً ساعة لتقليص دور سيادة الدول لتشكيل مركز قوة عالمي جديد يؤثر على اقتصادات وأسواق العالم فضلاً عن التأثير السياسي والثقافي .

المطلب الأول: حقيقة العولمة: يتحدث هذا المطلب عن حقيقة العولمة وتعريفاتها وأهدافها

الأمـر الأول: مقدمة معرفية

ينطوي مفهوم العولمة على حساسية وخطورة بالغتين وذلك يعود الى جملة من الأسباب منها ان العولمة كظاهرة تـمس كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك التعليمية والصحية الأمر الذي دفع الكثير من المختصين لدراسة هذه الظاهرة وتحليلها سواء على المستوى الأكاديمي او غير الأكاديمي، وان تعريفات العولمة تأثرت باتجاهات الباحثين وميولهم الايدلوجية وتأرجحهم بين قبول الظاهرة والتفاعل معها او رفضها ، لذا جعل من الصعب إيجاد تعريف دقيق وشامل للعولمة، وتشير الدراسات ان أول من اطلق مصطلح العولمة في نهاية الستينات هو العالم الكندي مارشال ماك لوهان

عندما صاغ مفهوم القرية الكونية^(١) الذي ركز فيه على التطور الواسع في وسائل الاتصال واثره في تحويل العالم الى قرية صغيرة^(٢)

أما على الصعيد العربي فيعد الدكتور سمير أمين من أوائل من تطرق الى مصطلح العولمة وبدأ بدراسته وتحليله^(٣) وقد ذهب أكثرهم الى استخدام مصطلح العولمة أكثر من الكوكبية ومصطلح العولمة **Globalization** يعود في اصله الى الكلمة الإنكليزية الى **(Global)** التي تعني الأرض او الكرة الأرضية مقابل العالم **(World)** والكون **(Universe)**^(٤) والعولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها كترجمة للكلمة الإنكليزية **(Globalization)**، وهي في اللغة العربية مشتقة من العالم ويتصل بما فعل عولم على صيغة فوعل.^(٥) اما اصل كلمة العولمة في اللغة فهي مصدر على وزن فوعله مشتق من كلمة العالم كما يقال قوله اشتقاقا من كلمة قالب.^(٦)

الأمر الثاني: تعريف العولمة

إن العولمة كظاهرة برزت لأول مرة في مجال الاقتصاد الا أنها بعد ذلك أصبحت مفهومات يتجاوز الاقتصاد ويأخذ مجالات أخرى فيقول (جيس روزناو) أستاذ السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ان العولمة مفهوم يقيم علاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيدولوجيا وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة

^١ (سيار الجميل، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٩)

^٢ (طلال عتريسي، المناظرة حول العولمة، مجلة الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، العدد ٦١، بيروت نيسان، ١٩٩٨، ص ٤)

^٣ (سمير أمين ملاحظات حول العولمة مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد ٦٦، تشرين الاول، ١٩٩١، ص ٣٦)

^٤ (إسماعيل صبري، الكوكبية الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٢ اب ١٩٩٧، ص ٤)

^٥ احمد صدقي الدجاني وآخرون، العولمة واثرها في المجتمع والدولة، ط ١، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ١٩

^٦ (عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٥، ١، ٢٠٠٢، ص ٥٨)

لمختلف الدول.^(٧) وركزت اكثر التعريفات على ان العولمة تعني العولمة الاقتصادية والسوق، ويعرفها سمير أمين ان العولمة هي درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي وانها تؤدي الى تعميق وبروز الاستقطاب الدولي الذي يعده سمة أساسية للنظام الرأسمالي.^(٨)

وقد اعتمدت اللجنة الاوربية عام ١٩٩٧ في تعريف العولمة (أنها العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدة كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات وتدفق راس المال والتقنية).^(٩) وقد علق جراهام تومبسون على تعريف اللجنة الاوربية بقوله ربما نحن بحاجة الى تعريف أوضح للعولمة يبين أوجه الاختلاف بين ما نطلق عليه الاقتصاد العالمي على مستوى الكوكب والاقتصاد العالمي بمفهوم التدويل، فهذا الأخير يمثل هيكلًا جديدًا للعلاقات الاقتصادية غير المندمجة قوميًا وهو اقتصاد يعمل من اعلى وبشكل مستقل عن الاقتصادات القومية ووكلائها ويحدث تأثيره فيهم ويطبعهم بصيغة معينة وشكل معين وهو يشتملهم داخل ديناميته وسوف يكون اقتصادا يتملص من عنصر التوجيه ويجسد الخصائص الأساسية لقوى السوق غير المنتظمة لقوى السوق غير المنتظمة التي لاتمكن السيطرة عليها.^(١٠) و العولمة تسعى لتحقيق الاعتماد المتبادل بين دول العالم في مجال الإنتاج والتجارة وراس المال والتقانة والأفراد وغيرها.

وقد يعرفها البعض على أنها اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى لعاملة ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق أسواقا واحدة كالسوق القومية.^(١١) ويعرفها آخرون على أنها إزالة العوائق

^(٧) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ١٣٦

^(٨) فيصل جيل، أفكار للمناقشة، مجلة رؤى جديدة، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد ٣، ١٩٩٦، ص ٢٥.

^(٩) احمد صدقي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٩

^(١٠) ناصر الدين الأسد، ندوة العولمة والهوية، الرباط، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٧، ص ٥٧

^(١١) محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٢٦

الوطنية الاقتصادية ونشر التقنية والتجارة وأنشطة الإنتاج وزيادة قوة الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية والدولية وتحرير الأسواق وإلغاء القيود عليها وخصه الأصول وزيادة التعاملات في النقد الأجنبي وتكامل أسواق المال واستحداث أدوات مالية جديدة.^(١٢) وقد اورد عباس برادة ان العولمة هي: الاندماج الكامل لمختلف دول العالم عبر نموذج يستعمل السوق والتجارة والمال والتقنية والعزو الإعلامي لفرض زعامة أصحابه وهيمنتهم، ولاحظ ان هذه التعريفات أعطت أهمية للجوانب الاقتصادية والمعلوماتية وانما تبقى نسبية لا تفي بالغرض نظرا لان العولمة تبدو من خلال الممارسة اليومية وكأنها لا تقتصر على هذه الجوانب فقط وكان قوى الهيمنة تستعملها أداة للتأثير في عناصر الوجود والبقاء للدول والشعوب والحضارات يضاف الى ذلك أن العولمة لم تأتي من فراغ وإنما قامت على انقراض أوضاع تاريخية معينة وهي تستوقف كل باحث للنظر في الجوانب الأخرى للعولمة كالجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والحضاري كما تدعونا للتمييز بين العولمة والعالمية.^(١٣)

الامر الثالث: أهداف العولمة

هناك مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالي:

- ١- الوصول الى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية أو عاطفية بل إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله و يشمل كل قطاعاته ومؤسساته وأفراده أى الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة و متفاعلة و في نطاق هذا الهدف يتم احتكار مباشر و غير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثهم الحضاري و ثقافتهم المتعددة و اختلافهم الفكري و صهر هذا الاختلاف في بوتقة التوحيد و الائتلاف.

^{١٢} (محمود محي الدين، العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية، ندوة في أبوظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠١، ص ٢٧٣).

^{١٣} (جراهام تومبسون، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٠، حزيران، ١٩٩٩، ص ١٠).

- ٢- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة و متكاملة سواء من حيث المصالح و المنافع المشتركة و الجماعية أو من حيث الإحساس و الشعور بالخطر الواحد الذى يهدد البشرية جميعا أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية و عناصره الجزئية الفاعلة فيه و أهمية التصدي لأى خطر يهدد الاستقرار و الأمن العالمي العام و التعامل معه بجهد و عمل مشترك و تعاون كامل من الجميع و يتضمن ذلك القضاء على بؤرة النزاع ، و مصادر التوتر و عوامل القلق و يتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك، و إنهاء حالات الصراع و زيادة الاعتمادية المتبادلة بين الشعوب و تنمية حاجة كل منهما إلى الآخر، و خلق الثقة، و جنى المكاسب المشتركة
- ٣- الوصول الى شكل من أشكال التجانس العالمي سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان وخاصة أن هذا التجانس لا يكون بالتماثل ولكنه قائم على التعدد والتنوع وعلى التشكيل الدافع والحافز على الارتقاء والتطور الذى يرتفع بجودة الحياة ومن ثم تختفى الأحقاد والمطامع وتزداد المودة والألفة ومن ثم يتحول الانتماء والولاء إلى رابطة إنسانية عامة شاملة و تتحول قيمة الحياة معها الى قيمة الحرية و قيم العدل و قيم المساواة.
- ٤- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج الى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر، أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وتخليق و صناعة المعلومات
- ٥- الوصول الى وحدة الإنسانية جمعاء ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاضم من الحراك الحضاري لتأكيد الهوية العالمية ولتحقيق تحسينات مضافة في الوجدان والضمير الإنساني، وتنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم سواء ما كان مرتبطا بحق الحياة و حق الوجود وحق الاستمرار.

٦- تعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهري بالإنسانية البشرية وإزالة كل أشكال التعصب و التمايز العنصري و النوعي وصولاً إلى عالم إنساني بعيداً عن التعصب و التناقضات الانفرادية

٧- انبعاث رؤية جديدة بمثابة حركة تنوير كبرى و استبصار و تبصير فاعلة يسرى و يداعب طموحات البشر باختلاف أجناسهم و شعوبهم و دولهم و يخاطب أحلامهم و من ثم تصبح الرؤية فاعلة في المنظور البشري سواء من حيث الضمير أو من حيث الطموحات .

المطلب الثاني: أنماط العولمة وارتباطها بالأمركة

يتركز الجدل بشأن ظاهرة كونية وعولمة التبادلات حول قضية ما اذا كانت الدول لا تزال هي الفاعل المركزي لهذه العملية او أن سلطات قد همشت لمصلحة سلطات أخرى وبخاصة السلطات الاقتصادية او القانونية وهل لا تزال الدول تتمتع بالسيادة أم أن سيادتها قد تراجعت بسبب العولمة، وان أول ادراك هو أن الدول لا تزال تمثل الفاعل الرئيسي لكل ما يتعلق بالتنظيمات التي من شأنها وقف الآثار غير المرغوبة لهذه الظاهرة وليس فقط الفاعل الرئيسي لعملية العولمة.^(١٤) وعلى كل حال فان يمكن القول أن العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية قد وضعت على عاتق الدولة المعاصرة أعباء جديدة لم تكن مسبقة وهذه الأعباء تحتاج الى إدارة سياسية مختلفة عن الإدارات السياسية السابقة التي كانت سائدة قبل عصر العولمة، وحتى هذه القرارات الحاسمة قد تدعو الحاجة الى تعديلها بعد وقت قصير من إصدارها ومن هنا لابد من إدارة سياسية تمتاز بالمرونة اللازمة التي تسمح لها مواجهة ظاهرة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالأوضاع في عصر العولمة المزدهم بالمشكلات الكونية والزاهر بالتحديات الكبرى.^(١٥)

^{١٤} (لورينا باريني، دول وعولمة، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٩

^{١٥} (السيد ياسين، أزمة العولمة واهيار الرأسمالية، نغضة مصر للطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص١٨٦

المحور الأول: أبعاد العولمة

تشير العولمة بصفة عامة الى التغيرات التي طرأ منذ سقوط برلين تلك التغيرات التي قُبل الى اعتبار ان هيكله العالم الى دول تتبع سياسات مستقلة هي هيكله لم تعد قادرة على مواجهة تحديات العصر وعلى الرغم من ان الجانب الاقتصادي هو الجانب الأكثر إثارة للجدل فان العولمة تعد ظاهرة متعددة الاشكال ولا تقتصر على هذا الجانب اما على مستوى الفعل الاجتماعي فيتم ذلك من خلال المشاركات العامة لحركات يطلق عليها مناهضة العولمة، فاذا كانت العولمة بالنسبة الى البعض امرا لا مفر منه ومفيد لأكثر عدد شريطة أن يفتح الباب على مصراعيه امام قوانين السوق فهي بالنسبة للبعض الآخر امر لا بد من ضبطه بالقواعد والتنظيمات وان اختلفت الآراء حول الوسائل والقائمين عليها بعمليات الضبط.

أولاً: البعد السياسي للعولمة

ارتبطت العولمة منذ بدايتها الأولى بإعادة النظر في دور الدولة وفي إطار السعي الى إعادة تفهم دور الدولة في الشكل الجديد ظهر مفهوم الحكم الصالح في النقاش الأكاديمي حيث فرض نفسه بصفة أساسية نتيجة لاختراق ايدولوجيا العولمة وممارستها، ويرى البعض ان العولمة قد تكون سببا لتآكل سلطة الدولة بينما البعض الآخر هو توطيد لسلطة الدولة^(١٦)

ان التغيرات التي رافقت العولمة والتي تنادي بضرورة الإصلاح السياسي وتبني الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتمثلة بفرض الدول المتقدمة والمنظمات المانحة على تبني الديمقراطية التعددية كشرط للحصول على المساعدات^(١٧) وان الدور الجديد للأمم المتحدة المتمثل بحفظ السلام والامن الدوليين^(١٨) ففي ظل عصر العولمة ظهر توجه جديد لدى الأمم المتحدة يقضي بالتدخل في أمور كانت تعد من صميم

^{١٦} (لورينا باريني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥)

^{١٧} (مها عبد اللطيف الحديفي، افريقيا وداعا لالانقلابات، نشرة قضايا دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد

٢١٩٨، ٢٤، ٢١

^{١٨} (رياض عزيز، العالم الثالث والديمقراطية التعددية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٢١، ٢٠٠٠، ص ٦)

الاختصاص الداخلي للدول سواء للمساعدة في استعادة الديمقراطية او حل نزاعات محلية او دولية كما لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في الإشراف على الانتخابات وتوفير الدعم الفني والخبرات اللازمة لذلك مما يؤكد ان رعاية الأمم المتحدة لعملية التحول نحو التعددية اضحى سمة من سمات عصر العولمة.^(١٩)

ثانيا: البعد الثقافي للعولمة

يلعب البعد الثقافي دورا مهما في تكريس سيادة الدولة وحمايتها وان الثقافة تمتزج بالأيديولوجيا والهوية فتشكل امراً يوحد الأمة فالجغرافية والقوة العسكرية والاقتصاد القوي كلها عوامل تشد لحمة المجتمع ولكن الأسلوب الذي يسير عليه الناس في حياتهم إنما يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع مع بعض الآثار التي تتركها العوامل الجغرافية والبيولوجية فالثقافة لا توجد الا بوجود المجتمع ومن الطبيعي أن الدولة لا تقوم الا بالمجتمع لذا فان ارتباط الثقافة بالدولة وسيادتها.^(٢٠) وتنطوي العولمة على مظاهر ثقافية وستكشف الثقافة المعولمة بفعل الاستراتيجيات العدائية للمؤسسات متعددة الجنسيات فاذا لم يتم ضبط هذه الحركة فسوف نشهد توحيد الثقافات والعادات فسوف نشرب نفس المشروبات التي تشرب في الدول الكبرى ونشتري نفس المنتجات التي تباع في جميع دول العالم والخطر يكمن في اختفاء أنماط الحياة المتنوعة على المستوى الغذائي والاقتصادي وهنا تنضيق كل مظاهر الحياة وتتحوّل الى قضية اقتصادية فيرى أصحاب النظرية الليبرالية ان تطور التكنولوجيا وخصوصا تكنولوجيا المعلومات الحديثة الذي يعد احد عوامل تعزيز الثقافة المعولمة أنها يجب أن تعامل المنتجات الثقافية كغيرها من المنتجات وان تخضع لقانون السوق، وان المخاوف التي يثيرها هذا التوحيد الثقافي كثيرة ومنها هو انعدام التنوع الثقافي ومنها جعل النموذج الثقافي والاقتصادي الغربي الذي يتم تصديره الى كافة ارجاء الأرض عن طرق العولمة يعد هو المرجعية المشتركة والوحيد لكل الناس، ولذا يعتقد معارضو العولمة انه يجب

^{١٩} (رعد سامي التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة، ط١، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٤٨)

^{٢٠} (طلال عتريسي، الامن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، العولمة واثرها على المجتمع، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابوظبي، ٢٠٠٢، ص ٥٠)

على الدول ان تتخذ موقفا حيا ل سيطرة الثقافات الأخرى ويجب التحرك ضد الاستعمار الثقافي للقوى الاقتصادية الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وما ينبغي القول أن العولمة الثقافية ليست حتمية لأنها عولمة حضارة بعينها وهذه الحضارة هي ثقافة أمة معينة او ثقافة مجموعة معينة وهي الثقافة الغربية والنموذج الأمريكي وجدت لها أدوات ووسائل مكنتها من فرض نفسها على الأمم الأخرى ولكن هذا لا يجعلها تستحق وصف الإنسانية والعالمية بالمعنى المستخدم قد نقبل التقدم العلمي انه حتمي ولكن قبول ذلك لا يعني قبول الحضارة الغربية كظاهرة حتمية على حساب ثقافات الأمم الأخرى.^(٢١)

ثالثا: البعد الاقتصادي للعولمة

انتشرت مع ظاهرة العولمة مصطلحات مرافقة لها مثل عولمة الإنتاج وعولمة التدفقات المالية وعولمة راس المال وبرزت مؤسسات جديدة ذات قوة ونفوذ هائلين في الاقتصاد العالمي وهي الشركات المتعددة الجنسيات تنظر الى العالم كوحدة واحدة تستمد منها مدخلات الإنتاج وتبيع فيها منتجاتها.^(٢٢) ويمكن معرفة تأثير العولمة كظاهرة اقتصادية مما يلي:

الامر الأول: تتسم العولمة كظاهرة اقتصادية بالتالي:

أ- زيادة وتحرير تبادل السلع والخدمات عبر حدود الدول

ب- حرية الحركة للتدفقات المالية

ت- ترايد السلطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات المنتجة للسلع

ث- الاتجاه نحو خصصه الخدمات العامة مثل المواصلات والاتصالات

اللاسلكية، لقد نجم هذا الاندفاع نحو نظام التبادل الحر الذي نطلق عليه

الليبرالية الجديدة عن التعاون بين بعض المفكرين الذين تمكنوا من تجديد

الفكر الليبرالي، ومجموعة الفاعلين الميدانيين الاقتصاديين والسياسيين الذين

^(٢١) جلال امين، العولمة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠، ص٣٨

^(٢٢) إبراهيم العيسوي، العولمة والتنمية العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٩، ص٨٠

يسروا تنفيذ هذه النظريات ، لقد ساهم سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ في إعطاء دفعة جديدة لمشروعات عوامة التبادلات وذلك بوضع حد للسياسة الدولية القائمة على المواجهة بين الكتلتين.^(٢٣)

والعوامة كظاهرة تستند في سرورتها الحتمية الى التطور الكبير الحاصل في تقنية الاتصالات والمعرفة الذي يعد نتيجة للثورة الصناعية الثالثة او ما يطلق عليها الثورة التقنية والمعرفية.^(٢٤) فالتطور التقني والمعرفي الحاصل قاد الى حركة متسارعة لرؤوس الأموال تجاوزت الحواجز والحدود بين الدول اذ لم تعد التجارة الدولية تجارة في المواد بالأساس بل تبادل للخدمات والنقل والمواصلات والتأمين والتقنية وراس المال.^(٢٥)

الأمر الثاني: الفاعلين الجدد في العوامة

١- على المستوى السياسي يجب الإشارة الى الدول القومية والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثماني ومجموعة دافوس والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية

٢- على المستوى الاقتصادي فهناك الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية التي تدير رؤوس أموال ضخمة

٣- المجتمع المدني فنذكر المنظمات غير الحكومية وتسعى بعض هذه المنظمات من خلال الخبراء والسياسيين الى التأثير في الواقع وفي الابدولوجيا التي تقتزن بالعوامة من اجل تطوير نظام قادر على توفير مزيد من الرفاهية والرخاء لكل العالم وهذا على النقيض مما يصوره البعض عن الآثار السلبية للعوامة التي من شأنها الأضرار بالنظام العالمي.

^{٢٣} (لورينا باريني، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢

^{٢٤} (عبد سامي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤

^{٢٥} (علي اومليل، قضايا عربية وتحديات العوامة، العدد ١٢، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، أيلول، ١٩٩٨، ص ١٢

الأمر الثالث: مرتكزات العولمة (٢٦)

- ١- على مبادئ النمو
- ٢- هدم الحدود القومية بما يسمح بتبادل السلع والخدمات
- ٣- تحرك رؤوس الأموال
- ٤- زعزعة أنظمة الدول
- ٥- خصصه الخدمات العامة
- ٦- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المحور الثاني: العولمة والأمركة

تعني العولمة عند بعض المفكرين بأنها الأمركة، ويذهب انصار هذا الرأي بان العولمة ليست مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية فقط، بل هي دعوة الى نشر وتعميم النموذج الأمريكي في الحياة على مستوى العالم ، ومن هنا ذهب بعض الباحثين الى تعريف العولمة على انها العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم اجمع أي انها الى جانب كونها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا فهي اذا ايدلوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وامركته. (٢٧)

والعولمة تعني ظاهرة تعبر عن إضفاء الطابع العالمي على أنماط التفكير وأنماط السلوك و الاستهلاك الخاصة بالحضارة الغربية عموما وبالحياة الأمريكية خصوصا بحيث تبقى الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما يعني ان القيم الليبرالية تحولت الى قيم عالمية لأنها تعبر عن نسق ليبرالي تعددي مفتوح ومرن اثبت قدرته على الانتصار والتواصل والاستمرار والتجدد الذاتي في مواجهة حضارات وانساق ثقافية

^{٢٦} (لوريني باريني ،مصدر سبق ذكره، ص٣٣

^{٢٧} (الدكتورة مها ذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

العدد ٢٧٦، ٢٠٠٢، ص١٥٢

شمولية منغلقة على الذات.^(٢٨) ويقول الدكتور مظهر محمد صالح ان العولمة هي مرحلة من مراحل الرأسمالية تفوق كل المراحل اذ ينفرد فيها المركز المالي الأمريكي كاققتصاد رمزي يهيمن على بقية المراكز المالية وبقدرة احتكارية وفرقها الشركات المتعددة الجنسيات التي ارتبطت بالمركز الأمريكي عبر سوق مندمجة عابرة لسيادة الأمم الى حد كبير لتعظيم حدود التراكم الرأسمالي وتوسيعه لمصلحة المركز المالي الأمريكي.^(٢٩) ويرى الكاتب الأمريكي (توماس فريدمان) (ان العولمة ليست ظاهرة وليست مجرد اتجاه عابر فقد اصبح النظام الدولي يشكل السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية لكل دولة في العالم، ونحن بحاجة الى ان نفهمه) ويضيف (ان المجتمع العالمي المزدهر هو المجتمع الذي يحقق التوازن، ولا يوجد نموذج على وجه الأرض اليوم افضل من الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا فإنني اؤمن بان تكون الولايات المتحدة الأمريكية في افضل حالاتها حتى يتسنى للعولمة ان تكون قابلة للاستمرار).^(٣٠)

المبحث الثاني: اثر العولمة على السيادة الوطنية وتداعياتها على العلاقات الدولية

في هذا المبحث تناولت اثر العولمة على سيادة الدولة لان الدولة تحافظ على سيادتها من خلال البات معينة كالحدود والجيش وغيرها الا أن العولمة استطاعت اختراق كل البات الدولة مما يربك عمل الدولة ويفقد السيطرة على سيادتها ويجعل لمركز القوة الجديد السيطرة على أسواق الدولة من الخارج وعلى ثقافات المجتمع بل وحتى على الأحزاب والسياسة العامة

المطلب الأول: سيادة الدولة

^{٢٨} (احمد ثابت، العولمة، حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، بيروت، مركز دراسات الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر، ١٩٩٨، ص ٨٥)

^{٢٩} (د مظهر محمد صالح، اتلعولمة رؤية في الجدلية الاقتصادية لاحداث ١١ أيلول قضايا العولمة، بغداد، بيت الحكمة، العدد ١، تشرين الثاني، ٢٠٠٢، ص ٤)

^{٣٠} (توماس فريدمان، السيارة وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، القاهرة، الدار الدولية للنشر، ١٩٩٩، ص ٦٠)

إن ظهور الدولة القومية باعتبارها الوحدة السياسية الرئيسية التي استطاعت أن تجمع شتات الوحدات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل عصر الحداثة فهي تعد خطوة حاسمة في طريق التقدم الإنساني لأن هذه الدول القومية أصبحت بالتدريج الوحدات التي تشكل ما أستخدم عليه بالنظام الدولي مما سهل عملية تفاعل هذه الوحدات على الصعيد العالمي لأن الاتصال أصبح ممكناً من خلال هذه الوحدات الكبرى وتشكلت منظمات دولية ترعى ذلك ومن خلال ظهور هذه الدول القومية التي تعد إحدى تجليات الحداثة المعرفية التي استتبعها الحداثة التكنولوجية والاتصالية ومن ثم الاقتصادية.^(٣١)

إن جميع النظريات الجيوسياسية قامت على العلاقة بين الدولة والأرض، وإن تلك المساحة الموحدة التي تشكل أطارا لسيادة الدولة المباشرة هي من العوامل الأساسية في حماية الدولة من أي تهديد محتمل وفي ضوء حجم المساحة تبني سياسات الدفاع والهجوم وتوضع الخطط الاستراتيجية والأمنية مثل اعتماد الحروب الخاطفة ويتحول عامل المساحة إلى مصدر قوة إذا كانت الدولة التي تحتضنه قوية ومتماسكة وصلبة وينقلب هذا العامل إلى نقيضه في غياب تماسك الدولة وصلابتها، ومن هنا فإن عدم استقرار الدولة وضعفها يهدد سيادتها مثل ما يفعل العدوان الخارجي وربما أشد خطورة وقد تصل الفوضى الداخلية في بعض الدول حدا يطرح مصير الدولة وبقاؤها على بساط البحث والشك مثل ما حصل في الصومال والحرب الأهلية في لبنان.^(٣٢) والسيادة هي صلاحية الدولة في ممارسة سلطتها على أراضيها واستغلال الثروة الوطنية بما يؤدي إلى رفاه الشعب والشعب هو الذي يختار نظامه السياسي والدستوري عبر الانتخابات وفي الميدان الدستوري للدولة السلطان المطلق ولا يوجد فصل بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية.^(٣٣)

^{٣١} (السيد ياسين، أزمة العولمة وأهوار الرأسمالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦)

^{٣٢} (Marcel Merle, Bilan des Relations Internationales (Paris: Edition Economique, 1995), 23)

^{٣٣} (طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣)

كذلك ان حماية سيادة الدولة والمحافظة عليها من خلال منع تقسيم أراضيها بين الأعراق والاثنيات كما حصل في أفشال الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان في العراق من قبل حكومة الرئيس العبادي في عام ٢٠١٨، وتعد القوة الاقتصادية عاملا مهما في حماية سيادة الدولة واستقلالها لان ضعف العامل الاقتصادي يعرض سيادة الدولة للضعف فقد ترغب الدولة على تنفيذ سياسات معينة او تعاقب على سياسة قامت بها كما يفعل بمصر والسودان من اجل الدعم الاقتصادي يقومون بسياسات ضد الحكومة العراقية من اجل إرضاء بعض الدول الداعمة لهم، وفي كل الأحوال تكون العقوبات الاقتصادية محاولة للانتقاص من سيادة الدولة كما تفعل اليوم الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية في ايران ويعتقد صموئيل هنتغتون ان الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لإكراه الدول على تبني سياسات معينة هي الحصار الاقتصادي والتدخل العسكري، وفي جانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها في قوة الدولة وسيادتها مثل العامل الديموغرافي فيمثل عنصر قوة في الصين ويمثل العامل الديموغرافي عنصرا إيجابيا لدى ايران من عناصر القوة والسيادة في الخليج مقارنة بالدول الخليجية الأخرى.^(٣٤)

المطلب الثاني: تداعيات العولمة على سيادة الدولة

إن أجماع المفكرين على تراجع الدور التقليدي للدولة ولسيادتها وامنها القومي الذي كان يركز في الماضي على السلطة المطلقة وعلى السيطرة على الأرض وعلى حماية الحدود وذلك لحساب فاعلين آخرين أصبحوا شركاء في هذه السيادة مثل المجتمع الدولي من جهة والشركات الاقتصادية المتعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وصولا إلى قضايا حقوق الإنسان التي باتت شانا دوليا وليست شانا سياديا داخليا.

أن الواضح ما فعلته العولمة في الدولة وماهي مستمرة في عمله هو انحسار لقوة الدولة بصفة عامة بلا شك من دون ان يعنى ذلك ان الدولة المعاصرة ليست لها وظائف

^{٣٤} (نفس المصدر، ص٤٦)

جديدة مهمة عليها القيام بها في خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات العملاقة، وفي موازنة العولمة التي لا يمكن ردها ثمة أطروحات موازية للعولمة تدعو الى الاستجابة لها من خلال إصلاح الدولة ومؤسساتها والتوازن بين السياسة والاقتصاد والأخلاق والدعوة الى ترتيبات إقليمية، فان سقوط النموذج الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي أتاح فرصة إعلان انتصار المفاهيم المنافسة كالاقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد الموجه والليبرالية السياسية والديمقراطية بدلا من هيمنة الحزب الواحد ومسالمة حقوق الإنسان بلا من أولوية الدولة او الايدلوجيا والحريات الإعلامية والسياسية بلا من الأعلام الرسمي الموجه والمجتمع المدني من دون سطوة الهيئات الحزبية الحاكمة، وان ابرز موضوعات العولمة ذات العلاقة المباشرة بالتطورات الاستراتيجية والاقتصادية هي سيادة الدولة لان غياب الاتحاد السوفيتي طرح على بساط البحث استمرار دور الدولة في إدارة المجتمع والسيطرة عليه بعدما أثبتت التجربة السوفيتية فشل هذا الدور، كما ان الخطوات المتسارعة للتكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم والأدوار الفاعلة للمؤسسات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض السياسات الاقتصادية المناسبة على كثير من دول العالم وما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد نفسه جعل التساؤل عن سيادة الدولة ومشروعية ملحّة في ظل هذين التحوّلين الاستراتيجي والاقتصادي دون ان ننسى الأدوار الأخرى للمجتمع المدني التي تعمل على أضعاف سيادة الدولة وسلطانها على المجتمع لحساب هيئات اجتماعية ونقابية غير حكومية.^(٣٥)

ان سيادة الدولة تتعرض لمنافسة شديدة من قبل لاعبين يزدادون عددا وقوة على المسرح الدولي مثل الشركات المتعددة الجنسيات وجماعات الضغط ووسائل الأعلام والاتصال والمنظمات غير الحكومية^(٣٦) وبهذا المعنى يتجاوز التهديد الذي تتعرض له الدولة مفهوم الأمن القومي التقليدي بأبعاده العسكرية والأمنية الى مفهومه الشامل

^{٣٥} (ن طلال عتريسي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣).

^{٣٦} (غسان العزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوة العظمى، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ٢٩).

الاقتصادي السياسي والاجتماعي والثقافي وهو تهديد لدور الدولة ولسيادتها وان الشعوب سوف تحكم من قبل المنشآت الدولية بدل الحكم الوطني.^(٣٧)

المطلب الثالث: أثر العولمة على الأنظمة السياسية

لعل اخطر ما يواجه العالم اليوم هي أزمة المؤسسات السياسية التي تتولى إدارة عملية التحول وتتمثل هذه الأزمة في انه بالرغم من توفر الإرادة السياسية في عديد من دول العالم لمواجهة هذه التغيرات الا أن أدوات الحكم المؤسسية والتنظيمية يبدوانه لا تستطيع أن ترتفع لمستوى التحديات الموجودة، ولاشك ان أول التغيرات التي الى صياغة عديد من التوجهات السياسية والاقتصادية في العالم هو سيادة أفكار الليبرالية الجديدة بعد زوال النظم الاشتراكية التي كانت تقوم على أساس الاقتصاد المخطط في ظل قيام الدولة بالدور الرئيسي في عملية الإنتاج مع تقييد حرية السوق، وقد جاءت الليبرالية الجديدة ليست مجرد أيديولوجية يدعو لها مجموعة من المفكرين الاقتصاديين ولكن كسياسة عالمية ملزمة لكل الحكومات في العالم ومصدر الإلزام هنا هو هيمنة المؤسسات العالمية الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اقتصادات العالم غير ان اخطر من الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الدولية في فرض حرية السوق وتحرير التجارة والاقتصاد فان منظمة التجارة العالمية التي نشأة بعد عقود طويلة من مباحثات منظمة الجات أصبحت هي الحارس الحقيقي لمبدأ تحرير التجارة العالمية.

هذه الموجه من فرض الرأسمالية باعتبارها الطريقة المثلى للتنمية في كل البلاد ساعد عليها فشل الاشتراكية، غير ان تحول النظم السياسية لتصبح معبرة عن التوجه الليبرالي الجديد وفرض الرأسمالية باعتبارها المدخل الوحيد للتنمية أدى في الممارسة الى أزمات كبرى، وذلك لان تحول نظام سياسي كان يطبق مبادئ الاقتصاد المخطط لكي يعبر عن المصالح الرأسمالية الجديدة بما يترتب على ذلك من خصصه القطاع العام وتخلي الدولة عن دورها الإنتاجي وإفساح المجال بالكامل عن القطاع الخاص كل هذه الأمور كانت أشبه بالزوال السياسي والاجتماعي يتطلب إعادة صياغة كاملة لكل من الانساق

^{٣٧} (اولريشك بك، ماهي العولمة، المانيا، منشورات الجمل، ١٩٩٩، ص٥٩)

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا لابد من القضاء على الأبنية السياسية السلطوية وعلى راسها الحزب السياسي الواحد مهما كانت صورته الذي يدعي انه الممثل الوحيد عن الجماهير وفتح الباب عن التعددية السياسية وتشكيل الأحزاب بتنوع أيديولوجي ولكن الانتقال لابد ان يكون على مراحل لأنه الانتقال من السلطوية الى الليبرالية فيه محاذير كثيرة وعملية بالغة التعقيد، لان التعجيل بالإصلاح من شأنه ان يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي كما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣.^(٣٨)

المبحث الثالث: السبرانية وتشكيل الحضارة العالمية

المطلب الأول : مفهوم السبرانية وثورة المعلومات

يتناول المفهوم السيبراني في مضمونه الحرب الإلكترونية ومقدار التطبيقات العسكرية للفضاء السيبراني، على الرغم من قدم المفهوم الذي كان يتناول سابقا التشويش على الاتصالات الا انه اليوم اخذ منحاً جديداً وبعداً علمياً وعسكرياً أكبر وأعمق وأكثر تأثيراً. ولربما يحقق خسارة أكبر في الاقتصاد المعادي والبنية السياسية والثقافية والعسكرية للطرف الآخر، حيث تعني السبرانية قيام دولة أو فواعل من غير الدول بشن هجوم إلكتروني في إطار متبادل، أو من قبل طرف واحد، وبرغم ذبوع مسمى "الحرب الإلكترونية" إعلامياً، ورغم الفائدة في دوره السابق الا انه يكشف الواقع الراهن في الفضاء الإلكتروني عن دخول شبكات الاتصال والمعلومات إلى بنية ومجال الاستخدامات الحربية^(٣٩)، ومع تمدد الأعمال العدائية الإلكترونية إلى البنية التحتية المعلوماتية للدول لتحقيق أغراض متداخلة (سياسية، واقتصادية، وإجرامية، وغيرها)، حمل مفهوم الحرب الإلكترونية أبعاداً جديدة، وصار البعض يفضل مصطلح "الحرب السيبرانية"، كتعبير عن ذلك التوجه الجديد، وإن ظلت لفظة "الحرب" ذاتها محل جدل، خاصة أن هناك مسميات عديدة تطلق على تلك الأنشطة العدائية الإلكترونية، منها، مثلاً، الهجمات الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، وغيرهما، فوفقاً للمفهوم التقليدي

^{٣٨} (السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤)

^{٣٩} (عادل عبدالصديق، حروب المستقبل .. الهجوم الإلكتروني على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أبريل، ٢٠١١، ص ٣٢)

للحرب، فإنها تنطوي على استخدام الجيوش النظامية، ويسبقها إعلان واضح لحالة الحرب، وميدان قتال محدد، بينما تبدو هجمات الفضاء الإلكتروني غير محددة المجال، وغامضة الأهداف، كونها تتحرك عبر شبكات المعلومات والاتصالات المتعدية للحدود الدولية، إضافة إلى اعتمادها على أسلحة إلكترونية جديدة تلائم طبيعة السياق التكنولوجي لعصر المعلومات، حيث يتم توجيهها ضد المنشآت الحيوية، أو دسها عن طريق عملاء لأجهزة الاستخبارات، ومن ذلك، بدا أن الأعمال العدائية في الفضاء الإلكتروني يتم إطلاق مسمى الإرهاب عليها، ولا يحمل هذا الأمر تقييماً أخلاقياً لها بقدر ما هو تعبير عن طبيعة الهجمات الإلكترونية الفنية، وطرق حدوثها^(٤٠)، فتلك الهجمات تعتمد على الترويع، وبث الخوف، ومجهولية المصدر، أو حتى الحجم الفعلي للخسائر، أو الكيفية التي تمت بها، أيضاً، تدخل تلك الأعمال العدائية في إطار "الحرب غير المتكافئة"، كون الطرف الذي يتمتع بقوة هجومية، ويبادر باستخدامها هو الأقوى، بغض النظر عن حجم قدراته العسكرية التقليدية، الأمر الذي يؤثر في نظريات الردع الاستراتيجي، بخلاف أن عدم القدرة على التمييز بين استهداف المنشآت المدنية أو العسكرية في هجمات الحرب الإلكترونية يصعب من فرض حماية دولية، ويتوقف استخدام مصطلحات، كـ "الحرب" أو "الإرهاب"، لوصف الأعمال العدائية الإلكترونية على طبيعة الاستخدام السياسي، ومدى توظيفها دعائياً بين الدول، فعلى سبيل المثال، وصفت إيران هجوم فيروس "ستاكنست"، الذي تعرضت له في عام ٢٠١٠، بأنه عمل إرهابي، فيما عدّت الولايات المتحدة الهجوم الإلكتروني على شركة "سوني بيكتشرز" في عام ٢٠١٤ إرهاباً إلكترونياً تمارسه كوريا الشمالية.

ونتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتطور سبل الاتصال والتقدم العلمي الكبير وبفضل هذه الثورة المعلوماتية، ظهر لدينا بيئة جديدة وهي الفضاء الإلكتروني **Cyber**

^(٤٠) عادل عبدالصديق، الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية .. غمط جديد وتحديات مختلفة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ١٥٥-٢٢٩.

(space)^(٤١)، وهى تختلف عن البيئات الأخرى كونها من صنع الإنسان، وأضحى الفضاء الإلكتروني عنصراً مؤثراً في النظام الدولي، نظراً لما يحمله من أدوات تكنولوجيا متطورة، تلعب دور مهم في عمليات الحشد والتعبئة في العالم برمته، فضلاً عن التأثير في القيم السياسية، والتأثير على أنماط "القوة - الحرب - الأمن" وتستخدم العديد من الدول القدرات التي يوفرها الفضاء الإلكتروني وهذا جعل تلك الدول تدخل الفضاء الإلكتروني ضمن حساباتها الاستراتيجية وأمنها القومي وظهر بُعد جديد في الصراعات الدولية وهو "صراع الفضاء الإلكتروني"، حيث يستطيع أحد أطراف الصراع أن يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر، وأن يتسبب في شل البنية المعلوماتية والاتصالية الخاصة به، من خلال قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية، أو تضليل معلوماتها، أو سرقة معلومات سرية عنها، أو من خلال التلاعب بالبيانات الاقتصادية والمالية وتزيفها أو مسحها البيانات.

المطلب الثاني: الحضارات والتقارب الإلكتروني

إن وجود حضارات متعددة في العالم متوزعة على مساحات من الكرة الأرضية وتتنافسها الأطماع والمنافسات الدولية رغم الاختلافات في العقائد والأديان والثقافات على مر التاريخ فقد تكشف الأبعاد الثقافية للعولمة عن تغيرات باتت تطرأ على العلاقات بين الحضارات العالمية تأثراً بمظاهر العولمة التي تتلازم فيها استراتيجية التوحيد والاندماج مع تكتيكات التشطي والتجزؤ والانقسام، إذ تمارس استراتيجية العولمة أثارها المتمثلة في زيادة درجة التقارب بين الحضارات نتيجة سهولة وسائل الاتصال الإلكتروني، وإمكانية التعرف على الحضارات الأخرى بالاتصال دون الانتقال مما يدفع نحو بداية الظهور التدريجي لملامح حضارة عالمية إنسانية في صلب الحضارات العالمية الأخرى، وتدل المؤشرات على تصاعد نمو مفردات هذه الحضارة العالمية الإنسانية بازدياد القدرة على سهولة الاتصال والتقارب الإلكتروني، بينما تدفع تكتيكات العولمة

^{٤١} عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والرأي العام تغير المجتمع والادوات والتأثير، المركز العربي الديمقراطي لبحاث

الفضاء الإلكتروني، قضايا استراتيجية، العدد ٢٤٥٩، ٢٠١٣، ص ١١

للتشظي والتجزؤ والانقسام نحو استثمار الفروق والاختلافات بين الحضارات في القضايا والمشكلات والتراعات التي تثار على المستويات العالمية مما يزيد من احتمالات الصدام والتنافر بين الحضارات ومن احتمالات تفتيت المجتمعات التي تضم حضارات متعددة. ويدل عدد الشواهد على اننا نشهد بداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها وحدة الجنس البشري فالإنترنت والبرق الفضائي التلفزيوني المباشر يمثلون جميعا العصب الرئيسي الذي تتجمع حوله الملامح الأولية للحضارة العالمية الناشئة. حيث يتوقع علماء الكمبيوتر رؤية عالم بكامله يزدهر حول الإنترنت يشمل في التجارة والصيرفة الإلكترونية والجامعات الافتراضية والأسواق والمكتبات السبرانية، كما سيؤدي التوجه نحو إنشاء الطريق السريع للمعلومات الى تركيب قشرة خارجية حضارية من الخبرات المشتركة فوق ثقافات العالم الفردية اذ اصبح العالم عبارة عن حضارة كونية واحدة او يصبح العالم كالقرية الصغيرة تخفي هذه القشرة التنوع الكبير في الثقافات في الشعوب في عالم الأديان في التقاليد التاريخية والاتجاهات التي تشكلت على مر التاريخ وبالتالي فان ضرورات التعايش الثقافي تتطلب البحث عما هو مشترك بالنسبة لمعظم الحضارات.^(٤٢)

المطلب الثالث: السببرانية وتغير الحروب التقليدية

أولاً: الصراع والفضاء الإلكتروني

ان تطور دول العالم في جميع الاتجاهات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية جعلها تطور طرق الحروب التقليدية وابتعدت عن ساحات الحروب العسكرية لظهور ساحات جديدة وفضاءات اكبر وأوسع وأكثر تأثيراً، وأصبحت الجيوش العسكرية في كافة أنحاء العالم تهتم بحرب المعلومات ودورها في حروب المستقبل^(٤٣)، والتي يتوقع الكثير حدوثها في الفضاء الإلكتروني، وأصبح هناك

^{٤٢} محمد محفوظ، العولمة المسيرة البشرية لادراك المشتركات الإنسانية، مؤسسة شمس للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١١، ص١٥٢.

^{٤٣} عزرائيل لوربار، التكنولوجيا العسكرية وسائل القتال والمخابرات، عرض: عدنان أبو عامر، (تل أبيب: دار رعوت للنشر، ٢٠١٢). ص١٢.

مناورات يتم إجراؤها للتدريب على هذا النوع الجديد من الصراع وكيف يمكن مواجهته والاستعداد له، والحرب الإلكترونية بشكل عام من أجل خرق السيادة الوطنية لأي دولة والحصول على معلومات استخباراتية وتجنيد العملاء وغيرها، وطبيعة الحرب لا تتغير ولكن سمات الحرب تتغير مع تطور أدوات الحرب، وظهور الطائرات من دون طيار، وهي حرب من دون نار أو دخان أو قصف ولكن لها جانب عنيف من حيث الاختراقات والقرصنة ونشر الفيروسات وغيرها من الأساليب، وبالرغم من فداحة الخسائر، فإن الأسلحة بسيطة لا تتعدى في أغلب الأحوال "الكيلوبايتس" التي تتمثل في فيروسات إلكترونية تخترق شبكة الحاسب الآلي، وتنتشر بسرعة بين الأجهزة، وتبدأ عملها في سرية تامة وبكفاءة عالية، وهي في ذلك لا تفرق بين المقاتل والمدني، وبين العام والخاص، وبين السري والمعلوم، ومن الضروري للعديد من الدول في العالم من خلال الاتفاقيات الدولية لضبط وتسليم المجرمين وإصدار العديد من القوانين التشريعية لتجريم أي استخدام غير آمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التعاون والتنسيق الدائم مع الإنترنت الدولي في مجال تبادل المعلومات والاتصالات والخبرات الأمنية والفنية، وبات من الصعب تخيل صراعاً عسكرياً اليوم دون أن يكون لهذا الصراع العسكري أبعاداً إلكترونية، وأصبحت في صلب اهتمامات الأنظمة الدفاعية لأي صراع يمكن أن يحدث في المستقبل، مثل الحرب التي تم شنها ما بين جورجيا وروسيا عام ٢٠٠٨، وبين روسيا وأستونيا عام ٢٠٠٧، ولقد قامت العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأخرى مثل الصين على الرغم من التقدم التكنولوجي لها، ببناء وحدات إلكترونية على شبكات الأنترنت، وإسرائيل بإنشاء الوحدة ٨٢٠٠ للحماية من مئات وآلاف القراصنة المحترفين^(٤٤). وإن وصول العالم إلى زمان استطاع أن يصل إلى كل بقعة في الأرض خلال ثانية تعني أن عصر المعلومات غير كل شيء، وبذلك تغيرت شكل الحروب من الحروب التقليدية التي تعتمد على جيوش عسكرية وأسلحة قتالية وعلى أفراد،

^(٤٤)عباس بدران، الحرب الإلكترونية: الاشتباك في عالم المعلومات (بيروت: مركز دراسات الحكومة الإلكترونية،

أصبحت في القرن الحادي والعشرين الحروب السيبرانية هي بديلاً لتلك الحروب التقليدية، وتتميز هذه الحروب بالسرعة والدقة في تنفيذ العمليات العسكرية وتعتبر من أدوات الحرب الشاملة ، وهذه الحروب بعد أن كانت تستهدف أجهزة الإنترنت والحواسيب الآن تستهدف قطاعات محددة^(٤٥)

ثانياً: ظاهرة الصراع السيبراني

مع بروز الفضاء الإلكتروني كساحة قتالية تختلف عن الساحات السابقة التي تعتمد على الجيوش العسكرية التقليدية، فقد تعرضت ظاهرة الصراع إلى تغيرات ، خاصة مع الاعتماد الكثيف على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، اذ برز "الصراع السيبراني" كحالة من التعارض في المصالح والقيم بين الفاعلين، سواء أكانوا دولاً أم غير دول في الفضاء الإلكتروني، وبرغم الآثار المدمرة لهذا النمط من الصراعات، فلا يرافقه دماء، وقد يتضمن التجسس والتسلل إلى مواقع الخصوم الإلكترونية، وقرصنتها، دون أنقاض، أو غبار، وتنطوي كذلك تداعياته على مخاطر عدة على أمن الدول، سواء عن طريق التخريب، أو استخدام أسلحة الفضاء الإلكتروني المتعددة^(٤٦). وقد اتسعت دائرة الصراعات السيبرانية، وزاد عدد المهاجمين، وباتت هناك حالة من الكر والفر في الهجمات الإلكترونية لتعبر عن الصراع الممتد، مع انتشار الفضاء الإلكتروني، وسهولة الدخول إليه ولذا، صار الصراع بين الفاعلين المختلفين حول امتلاك أدوات الحماية والدفاع، وتطوير القدرات الهجومية الإلكترونية يستهدف حيافة القوة، والتفوق، والهيمنة، وتعزيز التنافس حول السيطرة، والابتكار، والتحكم في المعلومات، وتعظيم القدرات القادرة على زيادة النفوذ والتأثير في المستويين المحلي والدولي، وبما أن

^{٤٥} (الحروب السيبرانية من الخيال إلى أرض الواقع " ، مجلة درع الوطن ، تاريخ الاطلاع (١٣ - ٩ - ٢٠١٧) ،

متاح على الرابط التالي : <http://www.nationshield.ac/home/details/files/>

^{٤٦} 46- Myriam Dunn, "The Cyberspace Dimension in Armed Conflict: Approaching a Complex Issue with Assistance of the Morphological Method", Information and Security: An International Journal7 (2001): 145-158, online e-article, http://procon.bg/system/files/07.08_Dunn.pdf

المتنازعين يلجئون في الصراعات التقليدية إلى استخدام شتي أنواع أسلحة التدمير الممكنة، فقد، انتقلت جبهات القتال بشكل مواز إلى ساحة الفضاء الإلكتروني، وكان لهذا التغير دور في إعادة التفكير في حركية وديناميكية الصراع، بل وبروز ما يعرف بـ "عصر القوة النسبية"، وعنت هذه الأخيرة أن "القوة العسكرية" قد لا تكفي وحدها لتأمين البنية التحتية للدول، الأمر الذي يخلف آثارا استراتيجية هائلة على مستوى تركيبة وتوازنات النظام الدولي: وهناك عاملان رئيسيان اسهما في انتشار رقعة الصراع في الفضاء الإلكتروني، وبالتالي إفساح المجال لنشوء الحروب السيبرانية، وهما:

١- تطور مفهوم الحرب أساسا، حيث تحولت من نسق "الحروب بين الدول إلى نسق النزاعات بين الشعوب" فكان الغاية من الحرب قديما هو إنهاء العدو ، إما باحتلال أرضه، أو الاستيلاء على موارده، أما الحروب الحديثة، فقد تهدف بالأساس الى التحكم في أفكار المجتمعات، ومن ثم السيطرة على الرأي العام في الدولة التي تشن الحرب، أو الرأي العام على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع هذا التغير، أصبحت أهداف الحرب أقل مادية، وتركزت أكثر على العامل النفسي والدعائي، لاسيما مع تنامي التغطية الإخبارية، والسمعية، والبصرية المباشرة للأحداث لحظة وقوعها عبر مواقع الإنترنت والفضائيات، وضعف سيطرة أنظمة الحكم على توجهات مواطنيها.

٢- بروز الصراعات ذات الأبعاد الإقليمية والمحلية، حيث ساعد اشتغالها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك طبيعة السياق الدولي للفضاء الإلكتروني، في توفير بيئة مناسبة لدمج الفئات والقوي المهمشة في السياسة الدولية، وخلق شبكة تحالفات مؤيدة أو معارضة ذات نطاق دولي عريض، إما على أساس القيم أو الحقوق الفردية او الاجتماعية ، أو على أساس الانتماءات العرقية أو الدينية، إذ أسهم الفضاء الإلكتروني في دعم الهياكل التنظيمية والاتصالية للحركات والجماعات المحلية، والمنظمات المدنية، بما ساعد الفاعلين من غير الدول على ممارسة قوة التجنيد، والحشد، والتعبئة، واستجلاب التمويل، وتبلور أهداف الحروب الإلكترونية وفقا لطبيعة أهداف الصراعات السيبرانية، وذلك على النحو الآتي:

١- صراع سيبراني ذو طبيعة سياسية، حيث تحركه دوافع سياسية، وقد يأخذ شكلا عسكريا يتم فيه استخدام قدرات هجومية ودفاعية عبر الفضاء الإلكتروني بهدف إفساد النظم المعلوماتية، والشبكات والبنية التحتية. ويتضمن هذا النوع من الصراعات توظيف أسلحة إلكترونية من قبل فاعلين داخل المجتمع المعلوماتي، أو من خلال التعاون مع قوي أخرى لتحقيق أهداف سياسية.

٢- صراع سيبراني ذو طبيعة ناعمة، أي الصراع حول الحصول على المعلومات، والتأثير في المشاعر والأفكار، وشن حرب نفسية وإعلامية، ويتم ذلك من خلال استخدام المعلومات عبر منصات إعلامية، بما يؤثر في طبيعة العلاقات الدولية، كالدور الذي لعبه موقع ويكيليكس .

٣- صراع سيبراني على التقدم التكنولوجي، حيث يأخذ هذا النمط من الصراعات السيبرانية طابعا تنافسيا حول الاستحواذ على سباق التقدم التكنولوجي، وسرقة الأسرار الاقتصادية والعلمية. وقد يمتد إلى محاولة للسيطرة على الإنترنت، وأسماء النطاقات، وعناوين المواقع، والتحكم بالمعلومات، والعمل على اختراق الأمن القومي للدول، بدون استخدام طائرات، أو متفجرات، أو حتي انتهاك حدود الدول، كهجمات قراصنة الكمبيوتر، وتدمير المواقع والتجسس، بما قد يكون له من تأثيرات مدمرة في الاقتصاد، والبنية التحتية بذات قوة التفجير التقليدي.

٤- صراع سيبراني على المعلومات والاستخبارات فمع صعوبة الفصل بين أنشطة الاستخبارات، وجمع المعلومات، وحروب الفضاء الإلكتروني، يبدو الفضاء الإلكتروني بيئة أكثر مناسبة للصراعات المعلوماتية. إذ يسهم في دعم قدرة الأجهزة الأمنية للدول، أو حتي الجماعات المختلفة، على تشكيل شبكة عالمية من العملاء بدون تورط مباشر، بالإضافة إلى رخص التكلفة، وسهولة الاتصال، وصعوبة الرقابة التقليدية على التفاعلات الإلكترونية، ومثل ذلك عنصرا جذبا لاستخدام الأسلحة الإلكترونية، وتوظيفها لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية.

المطلب الرابع: استراتيجية الدولة لحماية أمنها في عصر الفضاء السيبراني
 إن ظهور قدرات تدميرية الكترونية جديدة أدت إلى ضرب المواقع الإلكترونية المهمة لكثير من الدول وأصبحت بمستوى الحرب الإلكترونية الجديدة ونتيجة لظهور فيروس ستاكس نت عام ٢٠١٠ التي كانت نقطة تحول هامة في مجال الأسلحة الإلكترونية لأنه تحول من مجرد أتلانف أو سرقة المعلومات أو تعطيل الأنظمة إلى مرحلة متطورة وهي إصابة المكون المادي والذي تمثل في المنشآت النووية الإيرانية "المفاعل النووي الإيراني" (٤٧)، ظهرت أساليب جديدة للتسلح والدفاع وتعتمد على المعرفة وتكنولوجيا ووسائل جمع المعلومات ومعدات الكترونية شديدة التطور ، والقوة المادية أصبحت مكلفة ولكن بالمعرفة نستطيع فعل نفس الأشياء ولكن بتكلفة أقل، وفي المستقبل سيكون الصراع على المعرفة والتي تلعب الدور الحاسم في الصراع على السلطة على الصعيد الدولي والمؤسسات (٤٨)، والهجوم الإلكتروني يعتبر بديلاً عن السلاح النووي، ولا يحتاج إلى حدود جغرافية معينة ولا يوجد في نظام الأنترنت حالياً نظام رادار كما في الحروب العسكرية التقليدية لاكتشاف مصدر الهجوم والبيانات على شبكة الأنترنت وهي ليست محمية بدرجة عالية من الكفاءة ولذلك يسهل اختراقها والتلاعب بالبيانات والمعلومات المتواجدة عليها (٤٩)، هذه الهجمات الإلكترونية تفتقد الأبعاد العنيفة، وتوزيع القوة في القرن الحادي والعشرين بدأ يكون غير عادل لموارد القوة، والبيئة السيبرانية ، هي من صنع الإنسان ولذلك فهي متقلبة وتتفاوت هذه القوة بين الفاعلين من دون الدول، وان أسلحة الفضاء الإلكتروني، تتسم بقدرات غير محدودة على إلحاق الأذى من دون أن تكون معلومة المصدر وعنصر المفاجأة وتكلفة الحرب أقل نسبياً من الدمار الشامل وعبء الدفاع سيكون مهمته أكثر صعوبة من

(٤٧) عادل عبد الصادق ، " أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني ، مجلة السياسة الدولية ، (٢٠١٢) ، العدد ١٨٨ ، ص ٢ .

(٤٨) ألفين توفلر، تحول السلطة : المعرفة والثورة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين (الجزء الأول) ، (ترجمة:

لبنى الريدى)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥)، ص٣٨

(٤٩) عباس بدران ، الحرب الإلكترونية مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ .

المهاجمين، ويجب التفرقة بين الجريمة والإرهاب في الفضاء السيبراني، فالجريمة الإلكترونية^(٥٠)، تتعلق بالاستيلاء على ممتلكات الغير أو تخريب الأنظمة، ولكن الإرهاب الإلكتروني هو استخدام شبكات المعلومات والأنترنت والكمبيوتر من أجل التخويف والإرغام لتحقيق أهداف سياسية يمثل الإرهاب الإلكتروني أحد مظاهر الانصهار بين العنف والتكنولوجيا ويوظف التقنيات الحديثة في مجالات الاتصال والمعلوماتية التي تعد أحد تجليات العولمة الحديثة والجريمة موجودة في كل عصر وزمان وبانتقال البشر إلى العالم الافتراضي انتقلت الجريمة أيضاً، وتعدد أسباب الجريمة الإلكترونية سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي أو الكوني^(٥١)

ومن ضمن القدرات الإلكترونية والثورة المعلوماتية هو تطور أسلحة الفضاء السيبراني التي هي عبارة عن الفيروسات والبرمجيات الخبيثة وبرامج التجسس والتي تستخدمها بعض الشركات أحياناً، والفيروسات : هي برامج خبيثة تقوم بنسخ نفسها على أجهزة المستخدمين من غير معرفتهم وتسعى إلى إحداث خلل أو تدمير في ملفات أو جهاز المستخدم، ومن أمثلة هذه الفيروسات ، فيروس ستاكس نت عام ٢٠١٠ ، وفيلم وشمعون ٢ ، حشرة الحب ، الفدية Ransomware ، وبرامج التجسس Spy ware : هي برامج خبيثة تمل بشكل سرى على أجهزة المستخدمين وتهدف إلى جمع المعلومات الشخصية عن المستخدم، وهناك شبكة تجسس في وادي السيليكون في ولاية كاليفورنيا، وهي تضم غالبية شركات الكمبيوتر والمعلوماتية والأنترنت الأمريكية، وكما وجدت شبكة ضخمة للتجسس الإلكتروني بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا لرصد المكالمات الهاتفية

^{٥٠} (حسن مظفر الروز ، الفضاء المعلوماتي ، : عرض ماجد توهان الزبيدي ، (مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص

١٤٧ .

^{٥١} (ذياب موسى البدانية ، الجرائم الإلكترونية : المفهوم والأسباب ، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى العلمي " الجرائم المستحدثة في ظل التغيرات والتحولات الدولية " في الفترة من ٢ - ٤ / ٩ / ٢٠١٤ ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ،

ص ١ - ٥ .

والرسائل وتستخدم أيضا في المجال العسكري^(٥٢)، فلم يعد التجسس الفضائي مجال لتعاظم قوة الولايات المتحدة الأمريكية نظراً للتقدم في مجال التشفير بواسطة أجهزة الكمبيوتر التي يستخدمها الخصم، وتوجد أجهزة استخبارات في كافة أنحاء العالم وهي وكالة الاستخبارات الدفاعية التابعة للبنتاجون ووكالة الأمن القومي NSA وجهاز CIA، وفي الاتحاد السوفيتي السابق kgb وبريطانيا M16، وفرنسا DGSE، وإسرائيل الموساد، في ألمانيا جهاز المخابرات الألماني الغربي، وكل هذه الأجهزة هدفها هو جمع المعلومات^(٥٣)

الخاتمة

من الممكن نظريا ان تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الى تمكين الدول الفقيرة لكي تصبح دول ذات إمكانات اقتصادية قوية الا أن الواقع العملي يوضح كيف فعلت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالعراق وأفغانستان وسوريا وليبيا فقد دمرت كل ما يمكن أن يكون دولة وسيادة ومجتمع وثقافة بل دمرت اللحمة الوطنية وزرعت الفتن فلا يمكن لعاقل أن يثق بها، ومن هنا يمكن القول ان العولمة مستمرة في أكثر من مكان في العالم والدول بين مؤيد ومعارض وبين متفائل ومتشائم من تهديدها والباحثين في كل مرة تعقد فيها الندوات والمؤتمرات ينقسمون الى ثلاث اتجاهات:

١- الاتجاه الأول: من يرى في العولمة سياقاً من سياقات تقدم البشرية لا بد من الأخذ بها والتكيف معها لأنها ستغير حال العالم وشعوبه الى أفضل مما هم عليه ويستشهد هؤلاء بتجارب حصلت في العالم من خلال أجراء مقارنة بين مستويات النمو وعائد الفرد في المانيا الغربية والشرقية وفي كوريا الجنوبية والشمالية وفي الصين وتايوان.

^{٥٢} بلا، منصات للحرب الأمريكية الناعمة، ط١، (مركز الحرب الناعمة للدراسات: دار جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ٢٠١٦)، ص١٥.

^{٥٣} (السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات"، إعداد: اللجنة الوطنية الفنية لأمن وحماية المعلومات، الحكومة الإلكترونية الأردنية (٢٠٠٨)، ص

٢- الاتجاه الثاني: من يرى العولمة خطرا وتهديدا سوف يصيب القيم والأخلاق والاستقرار الاجتماعي اذا استمرت في تعميق الهوة والانقسام بين الأغنياء والفقراء أو بين الشمال والجنوب نظرا لعدلات الاستثمار الأجنبي التي معظمها نسبته ٨٠% في أسواق الغرب.

٣- الاتجاه الثالث: يدعو الى الأخذ بإيجابيات العولمة على مستوى الاقتصاد والتقنية والتواصل المعرفي الكوني دون التخلي عن الهوية والخصوصية الثقافية. والنتيجة: من خلال عرض الدراسة البحثية السابقة نستنتج أن العصر الذي نعيش فيه بات عصر رقمي تتحكم فيه المعرفة والمعلومات ووسائل الاتصالات ، فمن يملك المعرفة يتحكم في كل شئ ، وأصبح الفضاء السيبراني واقعي والحروب السيبرانية حقيقة، والتي تعتبر الجيل الخامس من الحروب ويرى الكثير من الاكاديميين أنها شكل الحروب المستقبلية، وأصبحت الرقمنة هي الصياغة السائدة في العصر الحالي من نقود وحكومات وسيادة وأمن ودبلوماسية سيبرانية، كل شيء يتعامل عبر الفضاء الإلكتروني، ولذلك يتوجب على الدول والأفراد الحذر والحيلة عند استخدام البيانات والمعلومات في المجال الافتراضي، لتجنب الوقوع في مخاطر التصيد الشبكي والهاكرز والجماعات الإرهابية، وبالتالي ان السبرانية هي واحدة من أساليب العولمة الجديدة في انتاج المعلومة وجمعها وسيطرتها على العالم الرقمي من اجل السيطرة الكاملة على موارد الدول وسيادتها وأسواقها وسياستها وتوحيد الحضارات الثقافية والاجتماعية من اجل حضارة إنسانية قادمة.

ملخص البحث

إن ما تقوم به الدول الغربية من ترويج للنموذج الأمريكي كأفضل نظام حضاري قادر على إدارة الحياة والنجاح بكل تفاصيله السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وتعميمه من اجل السيطرة على جميع دول العالم عبر مفهوم العولمة للوصول للحكومة العالمية بحجة انه انتصار للرأسمالية على النموذج الاشتراكي وغيره، وعلى جميع الدول السعي للعمل ضمن هذا النموذج الرأسمالي الذي يؤدي الى دمج الأسواق المحلية

وسيطرة الشركات العالمية المتعددة الجنسيات الا انه في الحقيقة يؤدي الى ضعف سيادة الدول وعدم سيطرة حكوماتها على الحدود والثروات ويكون صنع القرار مرهون بيد المؤسسات العالمية مما يؤدي الى ظهور حكومة عالمية تقودها الشركات المتعددة الجنسيات ضمن سياسة عالمية واحدة وأسواق مشتركة وان ظهور ثورة المعلومات والاتصال كإداة بيد الأمريكان جعل من جمع الحضارات بحضارة إنسانية مستقبلا امراً متيسراً وسيطرة على قدرات الدول وأضعاف للسيادة بسبب السبرانية المعلوماتية وحروبها الإلكترونية الحالية والمستقبلية.

Globalization and its global government

That the Western countries are promoting the American model as the best civilized system capable of managing life and success in all its political, economic, military and cultural details and spreading it in order to control all countries of the world through the concept of globalization on the pretext that it is a triumph of capitalism on the socialist model and all countries seeking to work within this capitalist model Which leads to the integration of local markets and the control of multinational companies, but in fact leads to the weakness of the sovereignty of the state and the lack of control of their governments on the borders and wealth and decision-making is subject to the hands of international institutions, Meh-led global multinational corporations within a single global policy and common markets.

